



نشرة إخبارية من مشروع دعم المياه والبيئة (WES)

تحسين إدارة ما بعد استهلاك العبوات/الزجاجات البلاستيكية (PET) في المغرب من خلال مسؤولية المنتج الممتدة/الموسعة

أثينا ، 12 مايو 2021

يُعتبر المغرب بلداً رائداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عندما يتعلق الأمر بقضايا البيئة والتنمية المستدامة. حيث تضمن الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، فعلياً منذ عام 2010 توجيهات مرجعية إلى إدارة النفايات الصلبة وربطها بالاقتصاد الدائري. وقد حددت الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (SNDD) تعريفها للاقتصاد الدائري باعتباره المفتاح أو العامل الرئيس للإدارة المستدامة للنفايات التي تهدف بشكل رئيسي إلى ترميم وإيجاد قيمة مالية للنفايات وتطوير قطاعات تُعنى باستعادة النفايات وإعادة تدويرها.

يقدم مشروع دعم المياه والبيئة (WES) الذي يتم تمويله من الاتحاد الأوروبي في منطقة جوار الجنوب الدعم والمساعدة في تطوير خارطة طريق لإدارة العبوات/الزجاجات البلاستيكية المستعملة (PET) في المغرب، بناءً على مبادئ مسؤولية المنتج الممتدة/الموسعة (EPR) ومن خلال تطوير رؤية مشتركة بين القطاعات المعنية، والأمل في أن يؤدي هذا العمل لاحقاً في الوصول إلى صياغة الإطار العام لمبادئ ومفهوم مسؤولية المنتج الممتدة/الموسعة (EPR). عند الانتهاء من هذه المهمة التي تتطلب جهداً ووقتاً، سيتم الاستناد إلى العملية ومشاركة النتائج للاستعانة بها كمثال يمكن تعميمه وتوسعة نطاق تطبيقه في مجاري النفايات الأخرى وكذلك في بلدان أخرى في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

سيتم النظر من خلال هذا النشاط إلى خيارات كالتصميم-البيئي للعبوات/الزجاجات البلاستيكية، والبدايل القابلة لإعادة الاستخدام، وتحسين عملية التجميع وإعادة التدوير، كما سيضمن النشاط انخراط جميع اللاعبين والمعنيين في سلسلة القيمة، سواء كانوا من القطاع العام أو الخاص، وسيأخذ في الاعتبار المبادرات القائمة ذات الصلة وقطاع النفايات غير الرسمي.

صرحت ساندرين بوتشامب، من بعثة الاتحاد الأوروبي إلى المغرب خلال الاجتماع الافتتاحي للنشاط، بأن هذه المبادرة تندرج تحت شروط ومرجعية الحلف/الاتفاق الأخضر الذي يضع الاتحاد الأوروبي والمغرب حالياً اللمسات الأخيرة عليه من قبل. وأضافت، "أبرم الاتحاد الأوروبي للتو اتفاقاً بشأن قانون المناخ الخاص به بما يتماشى مع الصفقة الأوروبية الخضراء لأننا بحاجة إلى الكفاح معاً ضد التغير المناخي والاحتباس الحراري. كما أن التحول المناسب في مجال الطاقة سيقودنا إلى التحول نحو الانتقال إلى اقتصاد أخضر؛ لدينا شراكة طويلة الأمد مع المغرب عندما نتحدث عن الطاقة المتجددة. يعتمد هذا النشاط الجديد لمشروع دعم المياه والبيئة على العديد من المبادرات التي يقوم الاتحاد الأوروبي بتمويلها لتعزيز التحول إلى الاقتصاد الأخضر. بالنسبة للاتحاد الأوروبي، يُعد التحول إلى الاقتصاد الدائري أحد أدوات مكافحة التلوث".

أشار رشيد فرادي، مدير التعاون والشراكة والاتصال بوزارة الطاقة والمعادن والبيئة، إلى الشراكة طويلة الأمد مع الاتحاد الأوروبي وخاصةً في مجالات ومبادرات التنمية المستدامة، والتي تدخل الآن مرحلة جديدة تُركز على مبادرات نحو الاقتصاد الأخضر. ذكر السيد فرادي أن "مسؤولية المنتج الممتدة مفهوم له صلة وأهمية في المغرب"، "نظراً لرغبة وسعي المغرب إلى التقدم بشكل أكبر في مجالات إعادة التدوير. وسنقوم من خلال هذا النشاط بالعمل على إبراز مسؤولية جميع اللاعبين والمعنيين ضمن سلسلة القيمة".

حضر الاجتماع الافتتاحي، الذي عُقد على المنصة الافتراضية في 28 أبريل 2021، عدداً من المسؤولين في وزارة الطاقة والمناجم والبيئة، وممثلين عن بعثة الاتحاد الأوروبي، وممثلين عن صناعة التعبئة والتغليف، بالإضافة إلى خبراء مشروع دعم المياه والبيئة (WES).





Water and Environment Support in the ENI Southern Neighbourhood region

للمزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بـ:

بام فان دي بونت، خبير رئيسي في الاتصالات وتدعيم شبكة العلاقات vandebunt@wes-med.eu

مشروع دعم المياه والبيئة

يهدف مشروع دعم المياه والبيئة في منطقة الجوار الجنوبي إلى حماية البيئة وتحسين إدارة الموارد المائية الشحيحة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط. وسوف يعالج هذه المشروع المشاكل المتعلقة بمنع التلوث وكفاءة استخدام المياه. مشروع دعم المياه والبيئة هو مشروع إقليمي يركز على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان وليبيا والمغرب وفلسطين وتونس).

إخلاء المسؤولية
صدرت هذه النشرة بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي، ويتحمل مشروع دعم المياه والبيئة بمفرده المسؤولية عن محتويات هذه النشرة، وهي لا تعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي.

